

ج: نحن نطالب كل أحرار العالم ونطالب البرلمانيين والبرلمانات والمنظمات الحقوقية بالتحرك الجاد والفاعل والفوري تجاه هذا القرار، ونحن نقول إن الخيار الديمقراطي هنا أفرز هذه النتائج التشريعية، ومن ثم يتوجب على الجميع أن يقف معنا بصفتنا أعضاء منتخبين، وإلا فعليهم أن يعيدوا حساباتهم وأن يراجعوا أمورهم بهذا الخصوص، ويجب أن يتضامنوا معنا من أجل مواجهة هذا القرار الاحتلالي الظالم، وأن يضعوا حدًا لهذا الاحتلال المجرم.

ووجهنا وسنوجه برقيات وكتباً إلى وسائل الإعلام والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية؛ بما فيها هيئة الأمم المتحدة؛ لاطلاعها جميعاً على حجم الإجرام الذي تمارسه سلطات الاحتلال في مدينة القدس.

س: ما رسالتكم إلى الاحتلال الصهيوني الذي غيبكم في سجونهم والآن يريد ترحيلكم واقتلاعكم من القدس المحتلة؟

ج: قضينا سنوات طويلة في سجون الاحتلال من أجل قضيتنا العادلة، ولن نتراجع عن هذه الرسالة السامية أبداً مهما فعل الاحتلال، وعلى الاحتلال أن يراجع حساباته الفاشلة، وسنبقى نحن نواب القدس متمسكين بحقوقنا المشروعة، وسنظل متمترسين خلف مطالبنا وحقوق مدينتنا المحتلة. ولن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذه الممارسات "الإسرائيلية" الظالمة التي تستهدف مدينتنا المقدسة.

## وثيقة رقم 154 :

بيان المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية حول البضائع المدنية المسموح دخولها إلى قطاع غزة<sup>154</sup>

(الأقواس المسننة في هذه الوثيقة، وما بداخلها من إيضاحات، هي من إعداد المصدر الأصلي، أي وزارة الخارجية الإسرائيلية)

20 حزيران/ يونيو 2010

في أعقاب جلسة المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية التي عُقدت اليوم أدلى رئيس دائرة الإعلام التابعة لديوان رئاسة الوزراء بالبيان الآتي:

إن سياسة إسرائيل تنص على حماية مواطنيها من الإرهاب وعمليات إطلاق القذائف الصاروخية وغير ذلك من الممارسات المعادية انطلاقاً من قطاع غزة. ومنعاً لإدخال الأسلحة والوسائل الداعمة للقتال إلى غزة وفي الوقت ذاته توسيعاً لرقعة البضائع المدنية المسموح بدخولها القطاع فقد قررت إسرائيل الإقدام فوراً على الخطوات التالية:

1. نشر قائمة بالمعدات والمواد المحظور إدخالها إلى غزة بحيث لا تشمل هذه القائمة إلا الأسلحة والوسائل الداعمة للقتال ومواد تعود مشكلتها إلى ازدواجية استخدامها [أي قابليتها للاستخدام المدني والعسكري على السواء]. أما بالنسبة لأي صنف آخر من المواد أو المعدات لا يرد في القائمة المشار إليها - فيُسمح بإدخاله إلى غزة.



2. السماح بزيادة كميات مواد البناء ذات الاستخدام المزدوج [المدني والعسكري] لأجل المشاريع التي صادقت عليها السلطة الفلسطينية (مشاريع تخص المدارس والمؤسسات الطبية والمياه والنظافة وما شابه) والتي تخضع لرقابة دولية بالإضافة إلى مشاريع بناء المساكن مثلما تقوم به الأمم المتحدة في خان يونس. وتنوي إسرائيل تسريع الإجراءات الخاصة بالمصادقة على مشاريع من هذا القبيل عبر الأنظمة المتبعة.

3. تكثيف العمل في المعابر البرية العاملة حالياً لكي يتسنى زيادة حجم البضائع المارة عبرها بشكل ملحوظ وبالتالي زيادة دائرة النشاط الاقتصادي في قطاع غزة عامة. وفي حال ثارت الحاجة لزيادة حركة المرور عبر المعابر فستفتح إسرائيل معابر أخرى على أن تُلبى أولاً مطالبها الأمنية.

4. ترشيد سياسة دخول وخروج الأفراد من قطاع غزة لأسباب إنسانية وصحية وكذلك تحركات مستخدمي وكالات الإغاثة الدولية التي تعترف بها حكومة إسرائيل. وكلما تحسنت الأوضاع فإن إسرائيل ستدرس طرقاً أخرى لتسهيل حركة الأفراد إلى القطاع ومنه.

5. إن إسرائيل ستواصل تفتيش البضائع المنقولة إلى غزة في ميناء أشدود بصورة رشيدة.

إن إسرائيل ترحب بالتعاون والتنسيق مع شركائها في المجتمع الدولي والمنطقة فيما يتعلق بتطبيق هذه السياسة وهي ستواصل بحث آليات أخرى لدفع سياستها مع هذه الأطراف.

أما النظام الأمني الحالي المتخذ إزاء قطاع غزة فسيتم التقيد به حيث تؤكد إسرائيل أنها لا تزال - شأنها شأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى - تعتبر حماس تنظيمًا إرهابيًا. ويتعين على المجتمع الدولي الحرص على تطبيق جميع الشروط التي كانت الرباعية الدولية قد وضعتها لحماس.

كانت حماس قد سيطرت على قطاع غزة وحوّلتها إلى منطقة معادية تُستخدم منطلقاً لتخطيط وارتكاب الاعتداءات على دولة إسرائيل ومواطنيها. وسيواصل جيش الدفاع منع دخول وخروج نشطاء الإرهاب والأسلحة والمواد القتالية والوسائل القابلة للاستخدام المزدوج [المدني والعسكري] كونها تعزز من القدرة العسكرية لحماس وغيرها من التنظيمات الإرهابية في غزة. وتدعو إسرائيل المجتمع الدولي إلى العمل على وقف عمليات تهريب الأسلحة والمواد الداعمة للقتال إلى غزة.

لقد مضت 4 سنوات تقريباً على احتجاز حماس للجندي غلعاد شاليط. ويجب على المجتمع الدولي ضم صوته إلى إسرائيل تنديداً بمن يحتجزه وتكثيف المساعي المبذولة لإطلاق سراحه فوراً.

## وثيقة رقم 155 :

أكمل الدين إحسان أوغلو يدين إبعاد "إسرائيل" البرلمانيين المقدسين عن  
مدينتهم<sup>155</sup>

21 حزيران/ يونيو 2010

أدان الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي قرار إسرائيل إبعاد أربعة برلمانيين فلسطينيين عن مدينة القدس، مؤكداً أن هذا القرار الإسرائيلي الخطير يشكل اعتداء على حرية وحقوق نواب الشعب المنتخبين ويندرج في إطار السياسة الإسرائيلية المنهجية